النفط والغاز

صفحة أسبوعية متخصصة
تهتم بأخبار النفط والغاز
إعداد: أحمد مغربي
a.maghraby@alanba.com.kw

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

802 مليون دينار أرباح «نفط الكويت» في 2015/2014

علمت «الأنباء» من مصادرها ان شركة نفط الكويت حققت أرباحا صافية خلال السنة المالية 2015/2014 المنتهية في 31 مارس الماضي بلغت 802 مليون دينار مقارنة بأرباح بلغت 1,1 مليار دينار خلال السنة المالية المقارنة.
وذكرت المصادر ان إيرادات القطاع النفطي انخفضت بشكل كبير لتبلغ 23 مليار دينار خلال السنة المالية. وقالت المصادر ان «نفط الكويت» ستناقش البيانات المالية والحساب الختامي في اجتماع مرتقب في شهر يونيو المقبل مع مجلس إدارة مؤسسة البترول.

تخفيض مكافأة نهاية الخدمة للموظفين الحاليين قد تصل إلى 85٪

«البديل الإستراتيجي» يتحول إلى «كرة نار» في النفط

يحبس موظفو القطاع النفطي أنفاسهم قبل الاجتماع الذي تعقده لجنة الموارد البشرية في مجلس الأمة خلال الاسبوع الجاري لدراسة البديل الاستراتيجي لرواتب العاملين في القطاع العام، حيث ان موظفي القطاع يتميزون بعدد من المزايا المالية تجعل تطبيق ذلك النظام أمرا خطيرا لمستقبلهم حسب قولهم، وقد يفرغ القطاع من الخبرات والكوادر البشرية التي اكتسبها منذ عقود من الزمن في حال أصبحت وظائف اخرى أقل مخاطر بنفس ميزات القطاع النفطي.

وفي أخطر ردة فعل من العاملين في الشركات النفطية تقدم يوم الخميس الماضي 86 عاملا في مجموعة العمليات (المعروفة بمخاطرها) في شركة نفط الكويت رغبتهم في التقاعد قبل جلسة مجلس الأمة المقبلة، وذلك تحسبا لبدء إقرار القانون وتأثر الموظفين الحاليين به.

ووفقا لمصادر نفطية مطلعة لـ «الأنباء» فإن العاملين الراغبين في التقاعد قد لجأوا إلى لجنة التعويضات في الشركة وإلى نقابة شركة نفط الكويت لحفظ حقوقهم الوظيفية والتقاعدية، مشيرة إلى ان العاملين في مجموعة العمليات الراغبين في التقاعد على درجة مشغل أول وثاني وعمال أقل من درجة رئيس فريق.

وذكرت المصادر ان موظفي القطاع النفطي الحاليين يتخوفون من إقرار البديل الاستراتيجي للرواتب لأنه سيخفض الراتب التقاعدي بنسبة قد تصل الى 85٪ مع العلم انه سيحافظ على الراتب الحالي للموظفين، وهذا الأمر دفع معظم العاملين في القطاع النفطي إلى الترقب انتظارا لوضوح رؤية القانون ورأي أعضاء مجلس الأمة.

وأضافت المصادر ان البديل الإستراتيجي سيحرم الموظفين في النفط من الميزة الأفضل عند التقاعد، ويخفض مكافأة نهاية الخدمة من 270 ألف دينار (على سبيل المثال) إلى 40 ألف دينار فقط للموظفين الحاليين (غير القياديين) والمستقبليين في النفط.

استقالات جماعية في مجموعة العمليات في «نفط الكويت» وصلت إلى 86 عاملاً

وزير النفط يخطط لإعفاء الفنيين في النفط من تطبيق البديل الإستراتيجي

رمضان: تخفيض الراتب الأساسي يحرم الموظفين 40٪ من مستحقات التقاعد

موجة غضب عارمة تجتاح القطاع النفطي من تخفيض الامتيازات والمكافآت من مشروع قانون البديل الإستراتيجي

وفي توضيح من الباحث الاقتصادي محمد رمضان حول القانون المقترح لرواتب القطاع العام ان قانون البديل الإستراتيجي لم يقم على دراسة لسوق العمل المحلي، وعلى الرغم من ذلك سيقوم القانون بدراسة سوق العمل كل 3 أعوام، مضيفا: «هذا الأمر يظهر التضارب الحكومي في إقرار القانون».

الراتب التقاعدي

وقال رمضان في تصريح لـ «الأنباء» ان القانون سيخلق مشكلة تقلل من الراتب التقاعدي، بسبب تخفيض الراتب الأساسي لكثير من الموظفين في القطاع النفطي وغير النفطي (حسب الجداول المنشورة) الى 580 دينارا بدلا من 4 آلاف دينار في القطاع النفطي حسب الحد الأقصى حاليا (حيث ان القانون قلص عدد البدلات الى إجمالي الراتب في حين لن يزيد الراتب الأساسي على 500 الى 800 دينار)، وبالتالي يصعب عملية التقاعد الاختيارية، ويلغي حقا مكتسبا كان لهم في راتب تقاعدي كامل (عند 1250 دينارا، اي بنسبة انخفاض تقارب 40٪ إذا افترضنا الراتب الأساسي 500).

وذكر رمضان: «سيتم دمج البدلات في 4 بدلات فقط بدلا من السابق 200 بدل».

وذكر رمضان ان القانون سيخفض الزيادة السنوية لموظفي القطاع النفطي، حيث ان القانون سيربط الزيادة السنوية بالتضخم من دون العقار، والتي ستكون بحد أقصى 5٪، أي ليست بحدة نسبة الزيادة السابقة للكوادر.

وللتوضيح أكثر على تلك النقطة قال رمضان لـ «الأنباء»: حرص مشرع القانون على محاولة الحد من التضخم في أجور العاملين الحاليين بالقطاع النفطي، إذ ربط أي زيادة سنوية ناجمة عن التقييم السنوي بما لا يتجاوز آخر مربوط الدرجة المقارنة في العائلة الوظيفية للبديل الإستراتيجي، ومثال ذلك لو كان الراتب الأساسي للعامل الحالي 1000 دينار بينما آخر مربوط الدرجة المقارنة 500 دينار فإنه لن ينال زيادة سنوية، وهو ما يعني أنه مهما حقق العامل الحالي من مستوى عال في الأداء فإنه لن يتجاوز ذلك السقف».

وفيما يتعلق بالنقل والتدوير والترقيات فيظهر من القانون أنه في حال التدوير والنقل بين الشركات النفطية فإن العامل سيعاد تعيينه وفقا لأجور البديل الاستراتيجي، أما في حال الترقية فلن ينال زيادة في الأجر مادام راتبه الحالي أعلى من آخر مربوط الدرجة المقارنة حسب البديل الإستراتيجي.

وحول الأضرار السلبية الأخرى من تطبيق القانون على القطاع النفطي ذكرت مصادر مسؤولة في «نفط الكويت» ان من التأثيرات السلبية تراجع القدرة الإنتاجية لشركة نفط الكويت والمستهدف وصولها إلى 3,6 ملايين برميل يوميا بحلول 2020، بالإضافة إلى تعثر إدارة تشغيل المصافي النفطية بالطاقة التكريرية الحالية البالغة 936 ألف برميل يوميا.

وأشارت إلى ان موظفي القطاع النفطي يشتكون من طبيعة العمل الشاقة التي تحتم أن تكون مواقع العمل داخل المناطق الوعرة والنائية وتحت ظروف مناخية وبيئية صعبة ومتقلبة، فضلا عن أن المصافي الكويتية تشتمل على أكثر وحدات التشغيل تعقيدا على المستوى العالمي ويتطلب استمرار العمل فيها أفضل الكفاءات والخبرات المحلية والعالمية.

من جهة ثانية، قالت المصادر إن الإدارة التنفيذية في شركة نفط الكويت قامت بالضغط على رئيس النقابة أحمد الحمادي للعدول عن الاستقالة التي تقدم بها نهاية الأسبوع الماضي، وذلك في خطوة لتهدئة العمال والموظفين في الشركة، وبالفعل استجاب الحمادي لطلب الإدارة التنفيذية انتظارا لما ستسفر عنه المناقشات خلال الأسبوع الجاري. وفي خطوة لتهدئة العمال أصدرت الإدارة التنفيذية في «نفط الكويت» تعميما يوم الخميس الماضي توضح فيه ان مشروع البديل الاستراتيجي مازال قيد المراجعة والدراسة لدى لجان مجلس الأمة ولم يتم التصويت عليه بعد، متأملة ألا يشكل المشروع أي هاجس لدى القطاع النفطي والعاملين فيه. وفي تعقيب من أحد أعضاء نقابة شركة نفط الكويت قال لـ «الأنباء» ان البديل الإستراتيجي أصبح مثل «كرة النار» في القطاع النفطي والتي ستحرق الجميع إذا ما تم إقراره.

على صعيد متصل، انتشرت شائعات خلال اليومين الماضيين بأن وزير النفط قد أعرب عن أمله في إعفاء الفنيين العاملين في الحقول النفطية والمصافي من إقرار البديل الإستراتيجي، في حين سيقر القانون على الموظفين الإداريين.

7 مشاريع لـ «البترول الوطنية» بـ 1,7 مليار دينار

40 مليار دولار البرنامج الإنفاقي للشركة خلال السنوات المقبلة

كشفت إحصائية أعدتها شركة البترول الوطنية الكويتية أن الشركة تخطط لتنفيذ 7 مشاريع ضخمة خلال العامين 2015 و2016 بميزانيات رصدتها الشركة تتراوح بين 336 مليون دينار إلى 1,7 مليار دينار للتنفيذ وذلك للمحافظة على الطاقة التكريرية اليومية في المصافي الثلاث والبالغة حاليا 800 ألف برميل.

وتبين الإحصائية التي حصلت عليها «الأنباء» حول أبرز مشاريع البترول الوطنية أن الشركة لديها استعداد تام في البدء بتنفيذ مجموعة من المشاريع المستقبلية والتي ستنفذها شركات عالمية ومحلية وفقا لنظام الهندسة والتوريد والإنشاء والصيانة والخدمات.

وتشير إلى أن العمل يتواصل في تنفيذ 26 مشروعا تم إقرارها مسبقا وتخص المصافي الثلاث ومنشآت التسويق المحلي بالإضافة إلى مشروع المحمية الطبيعية في الوفرة.

وذكرت أن «البترول الوطنية» تخطط لتنفيذ تلك المشاريع كجزء من برنامجها الإنفاقي البالغة قيمته 40 مليار دولار ما يعادل 11 مليار دولار من ضمنها مشروعا الوقود البيئي ومصفاة الزور. ووفقا للإحصائية، فإن العقود التي تنوي «البترول الوطنية» تنفيذها كالتالي:

1 مستودع خزانات المطلاع

مشروع المطلاع أحد المشاريع الاستراتيجية الكبرى تطبيقا للمرحلة الثانية من توصيات دراسة الطلب الاستراتيجي على المنتجات بالسوق المحلي لتغطية زيادة الطلب ولضمان توفير مخزون استراتيجي من المنتجات البترولية، كما يعتبر من اكبر مستودعات التخزين على مستوى الكويت، وتبلغ الميزانية التقديرية لمشروع مستودع المطلاع بحدود 100 إلى 500 مليون دينار، وتخطط الشركة لترسية المشروع في نوفمبر 2016.

ويتضمن المشروع إنشاء عدد 26 خزانا بسعة تخزينية تعادل 750 مليون ليتر، وكذلك عدد 14 ذراع تحميل وسيتم تزويد المستودع بنظام تحكم أوتوماتيكي حسب أحدث التقنيات العالمية بالإضافة إلى المباني والمرافق الخاصة بالمستودع.

2 تحسين نظام الصرف الصحي

يهدف المشروع إلى تحسين شبكة الصرف الصحي في مصفاة ميناء عبدالله لمدة 30 شهرا، على أن يبدأ المشروع في مارس 2016، وتبلغ الميزانية التقديرية الموضوعة للمشروع بين مليون إلى 5 ملايين دينار.

3 أجهزة لمراقبة الانبعاثات الضارة

يهدف المشروع إلى تركيب أجهزة للمراقبة والتحكم في الانبعاثات الضارة داخل المصافي وخصوصا غاز كبرتيد الهيدروجين لمدة 24 شهرا وسوف يتم توقيع المشروع في ديسمبر 2016، وتقدر ميزانية المشروع بحوالي 15 إلى 99 مليون دينار.

4 استبدال سخانات في خطوط الغاز 1 و2 و3

تبلغ الميزانية التقديرية الموضوعة للمشروع ما بين 5 و15 مليون دينار ويهدف إلى استبدال سخانات وبعض المعدات في خطوط الغاز أرقام 1 و2 و3 ، وتبلغ مدته 24 شهرا وتم البدء في إجراءات المشروع خلال شهر مارس 2015.

5 استبدال محطة M20

يركز المشروع على استبدال محطة M20 في مصفاة ميناء الأحمدي، وقبل أسبوعين قامت الشركة بترسية المشروع على لارسن آند توبرو الهندية بقيمة 21,8 مليون دينار.

6 إعادة تأهيل المصافي وخطوط الغاز

مشروع تنوي «البترول الوطنية» تنفيذه لمدة 33 شهرا بميزانية تقديرية تتراوح بين 100 و500 مليون دينار ، ويتوقع البدء في عمليات الترسية في أكتوبر 2015، ويحتوي المشروع على الدعم والمساندة والتأهيل للمصافي وخطوط النقل والإمداد الداخلية.

7 خط الغاز الخامس

قامت شركة البترول الوطنية نهاية الأسبوع الماضي بترسية مشروع خط الغاز الخامس الذي تنوي تشييده في مصفاة ميناء الأحمدي بنظام تسليم المفتاح على شركة تكنيكاس ريونيداس الإسبانية (TR) بقيمة 433,7 مليون دينار.

ويعد مشروع خط الغاز الخامس من أضخم المشاريع التي تنفذها «البترول الوطنية» وهو يتضمن بناء وحدات بطاقة إنتاجية تقدر بنحو 805 ملايين قدم مكعبة يوميا من الغاز و106 آلاف برميل يوميا من المكثفات، لتلبية الاحتياجات المحلية للغاز.

184 مليون دينار معدل الإنفاق الشهري على المشاريع

تراوح معدل الإنفاق الشهري على المشاريع التي تنفذها «البترول الوطنية» ما بين 55 و184 مليون دينار وذلك بعد دخول مشروع الوقود البيئي إلى سكة التنفيذ منتصف العام الماضي وبدء تسلم التحالفات الفائزة بالمشروع دفعات شهرية تسلم حسب نسبة الانجاز. وصنفت الإحصائية معدلات الإنفاق الشهرية للمشاريع إلى 6 أقسام هي: مخصصات لمشاريع بسيطة لا تتعدى قيمتها 5 آلاف دينار، مشاريع تتعدى قيمتها المليون دينار، العقود الاستشارية، مشاريع الميغا مثل الوقود البيئي ومصفاة الزور ومشاريع الغاز الكبرى، وخدمات العقود مثل الصيانة وأخيرا الخدمات المساندة في المصافي. وذكرت انه خلال شهر يونيو 2014 تسلمت التحالفات الفائزة بالوقود البيئي مبلغ 11 مليون دينار وفي شهر سبتمبر 88 مليون دينار. وبحسب الإحصائية فإن أعمال الصيانة الدورية التي تقوم بها الشركة للمصافي تستحوذ على النصيب الأكبر من الإنفاق الشهري والتي تتراوح شهريا بين 18 و100 مليون دينار حسب مواعيد تنفيذ الصيانة المجدولة للوحدات.